أحزاب ومنظمات: نرفض أي اتفاق بين تونس والاتحاد الأوروبي قوامه وضع حزمة من «المقترحات المذلة والمهينة»

الرئيس التونسي ينهي الجدل: لن نقبل بتوطين المهاجرين

قال الرئيس التونسي، قيس سعيد، إن بلاده لن تقبل بتوطين المهاجرين على أراضيها وأن تكون حارسة لحدود أوروبا، ليضع بذلك حدّا للجدل حول وجود مشروع أوروبي لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى تونس مقابل حصولها على دعم مالي.

كما دعا سعيّد خلال استقباله، أمس الأول الاثنين، وزيرة الداخلية الألمانية نانسي فايز ووزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان، إلى ضرورة اعتماد مقاربة جديدة بخصوص ظاهرة الهجرة غير النظامية، تقوم على القضاء على الأسباب لا على محاولة معالجة النتائج، وإلى تكاتف الجهود لوضع حدّ لهذه الظاهرة.

وتضغط أوروبا على السلطات التونسية للحدّ من عمليات عبور المهاجرين غير الشرعيين انطلاقا من سواحلها، والتي زادت بشكل قياسي خلال الأشهر الأخيرة، واقترحت تقديم دعم مالي لتونس لمساعدتها على وقف قوارب المهاجرين.

لكن هذه الخطّة، أثارت مخاوف داخلية من وجود مشروع لتوطين المهاجرين في تونس سواء ممن فشلوا في الوصول إلى أوروبا أو ممن ستقوم دول المنطقة بترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية أو إلى بلد آمن، وخلّفت قلقا من تحوّلها إلى دولة لجوء وإقامة، مقابل تغطية احتياجاتها المالية.

في هذا السياق، دعا حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري المعارض، في بيان قبل أيام، إلى إجراء استفتاء شعبي حول «قبول توطين جحافل المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء بعد تهجيرهم قسرا من أوروبا»، معتبرا أن هذا الملّف «مسألة أمن قومي».

من جهته، ندّد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في بيان بزيارات المسؤولين الأوروبيين المتواترة لتونس واعتبرها بمثابة «ابتزاز ومساومة» على إعطاء المال لتونس مقابل المراقبة المشددة لحدودها.

ولا تزال عمليات عبور المهاجرين عبر القوارب باتجاه أوروبا متواصلة من السواحل التونسية، بالتزامن مع استمرار تدفق المهاجرين من دول جنوب الصحراء على تونس.

من جانب آخر عبرت أحزاب وجمعيات و«شخصيات»، اليوم الثلاثاء في بيان مشترك، عن رفض أي اتفاق بين تونس والاتحاد الأوروبي قوامه مقايضة وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي الصعب بحزمة من «المقترحات المذلة والمهينة» مقابل ترحيل اللاجئين من جنوب الصحراء بأوروبا لتوطينهم ب«محتشدات» على أرض تونس وإرجاع التونسيين الذين دخلوا أوروبا عن طريق الهجرة غير النظامية.

وعبرت الأطراف الموقعة على البيان، ومنها ائتلاف «صمود» والحزب الاشتراكي و«آفاق تونس» و«المسار»، عن مخاوفها من إبرام «صفقة» قد تجعل تونس أرضا لاستقبال المرحلين من أوروبا من المهاجرين غير النظاميين، لاسيما في ظل مصادقة البرلمان الأوروبي على «إحداث بلد جنوب المتوسط واعتباره آمنا لتوطين المهاجرين غير النظاميين» وما تلاه من زيارات متواترة لوفود من الاتحاد الأوروبي لتونس والإعلان عن استعدادهم لإبرام اتفاق محتمل في نهاية شهر يونيو 2023 مع السلطة التونسية.

ودعا إلى اعتماد مقاربة جديدة بخصوص ظاهرة الهجرة غير النظامية تقوم على القضاء على الأسباب لا على محاولة معالجة النتائج، وإلى «تكاتف الجهود لوضع حدّ لهذه الظاهرة غير الطبيعية وغير الإنسانية».

وطالب الموقعون على البيان السلطة الحاكمة بكشف فحوى المحادثات التي تمت مع الجانب الأوروبي وإطلاع الرأي العام على ما تعتزم إبرامه من اتفاقات باسم الدولة التونسية. وقالوا إن معالجة ملف الهجرة غير النظامية بما يحمله من طابع إنساني وحقوقي لا يمكن التعاطي معه باعتماد مقاربة أمنية خالصة وذات طابع عنصري، بل يتوجب أن يكون ذلك في إطار مقاربة تنموية وإنسانية وديمقراطية شاملة باعتبارها قضية تتجاوز فيه المسؤولية الإطار المحلي إلى المجتمع الدولي بأكمله.

ووقع على البيان كل من ائتلاف صمود ومرصد الدفاع عن مدنية الدولة والجمعية التونسية من أجل الحقوق والحريات والحزب الاشتراكي وحزب آفاق تونس وحزب المسار الديمقراطي والاجتماعي وحراك درع الوطن والحزب الاجتماعي التحرري.

كما وقعت عليه شخصيات وهم لطفي بن عيسى وزكي رحموني ومحمد معالي وحبيب مرسيط ومحمد فاضل محفوظ والجنيدي عبد الجواد ومحمد الكيلاني وعادل الحداد وبية لنقليز وحمادي بن جابالله ونبيل بن عزوز وزهير البزي ولطفي السعيدي وسريا حجار.

سعيد يستقبل وزيري داخلية فرنسا وألمانيا

أغلقت القنصليتين والسفارة بعد هجوم تعرضت له الأخيرة عام 2015

المغرب يعيد فتح قنصليتيه في ليبيا بعد إغلاق دام 8 سنوات

وزارة الخارجية المغربية

أعلن المغرب أمس الثلاثاء، عن إعادة فتح قنصليتيه في ليبيا، وذلك في العاصمة طرابلس (غرب) ومدينة بنغازي (شرق)، بعد إغلاق دام 8 سنوات.

جاء ذلك في بيان لوزارة الخارجية المغربية حول الإعلان عن الحركة الانتقالية بالعام 2023 لموظفي وزارة الخارجية المغربية، اطلعت الأناضول على نسخة منه.

وبحسب البيان، فإنه "في إطار عملية الحركة الانتقالية وبعد فتح باب الترشيحات، تم تعيين 23 قنصلا عاما جديدا في عدة بلدان، أي ما يعادل 38 بالمئة من إجمالي عدد المراكز القنصلية".

ولفت البيان إلى أنه "سيتم إعادة فتح قنصليتين بليبيا، ويتعلق الأمر بطرابلس وبنغازي"، فيما لم يرد تفاصيل في البيان بشأن السفارة.

ويشمل القرار افتتاح القنصلية العامة للمملكة في ميامي بالولايات المتحدة، "لتخفيف الضغط" على القنصلية العامة بنيويورك ومصلحة الشؤون القنصلية بواشنطن.

وكان المغرب أغلق القنصليتين في ليبيا والسفارة بعد هجوم تعرضت له الأخيرة عام 2015، منذ ذلك الحين تولت القنصلية العامة بتونس أمور الجالية المغربية بليبيا.

الأمم المتحدة: ماضون في دعم المفوضية العليا للانتخابات بليبيا

نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا

قال نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا ريزدون زينينغا، إن البعثة الأممية مستمرة في دعمها للمفوضية العليا للانتخابات للتمكين من إجراء الانتخابات في البلاد.

وذكر زينينغا في تصريحات نشرتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على تويتر، أمس الثلاثاء، أن البعثة قدمت الدعم الفني للجنة (6+6) المشتركة بين مجلسي النواب والأعلى للدولة، وتعمل على مساعدة كافة الأطراف على إنهاء الأزمة في البلاد.

وأضاف في لقاء عبر الاتصال المرئي مع عدد من ممثلات وممثلي النساء والشباب من كافة أنحاء ليبيا لمناقشة ملاحظاتهم حول نتائج لجنة (6+6) أن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة عبد الله باتيلي يواصل مساعيه لمساعدة جميع الأطراف على إيجاد حل للأزمة.

وقالت البعثة الأممية إن المشاركين والمشاركات في اللقاء، الذي أجري يوم الأحد الماضي، عبروا عن "بواعث قلقهم من كون مشاريع القوانين الانتخابية المقترحة غير قابلة للتنفيذ، ومن احتمال اختطاف العملية السياسية قصد الحيلولة دون إجراء الانتخابات".

وأشارت إلى أن المشاركين والمشاركات عبروا أيضا عن رغبتهم في "إنهاء حالة الانسداد السياسي والمراحل الانتقالية".

وتشكلت لجنة (6+6) من ممثلين لمجلسي النواب والأعلى للدولة بموجب التعديل الدستوري لوضع قوانين الانتخابات، التي تعذر إجراؤها في ديسمبر 2021 في ظل وجود حكومتين بالبلاد.

وفي أواخر الشهر الماضي، أفادت وسائل إعلام ليبية أن لجنة (6+6) توافقت على إجراء الانتخابات البرلمانية في ديسمبر كانون الأول المقبل، والرئاسية في يناير 2024.

مئات اللاجئين الفلسطينيين يطالبون بتمويل مستدام لـ «أونروا»

القوى الفلسطينية خلال وقفة رافضة لتقليص الاونروا لخدماتها

طالب مئات اللاجئين الفلسطينيين أمس الثلاثاء بتمويل مستدام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بعيدا عن سياسة التقليصات لخدماتها الحياتية التي تقدمها للاجئين.

جاء ذلك خلال وقفة جماهيرية نظمتها فصائل العمل الوطني والإسلامي ودائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية أمام مقر وكالة (أونروا) بغزة تزامنا مع انعقاد اجتماع لجنتها الاستشارية في العاصمة اللبنانية بيروت وفي وقت يحيي فيه العالم مناسبة (اليوم العالمي للاجئين).

وردد المشاركون هتافات تطالب (أونروا) بتقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين في مجالات التعليم والصحة والمساعدات الإنسانية كما حملوا لافتات تعبر عن رفضهم لتقليص خدماتها في جميع المجالات الحياتية.

وطالب عضو لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية إبراهيم منصور في كلمة له خلال الوقفة الشعبية المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه اللاجئين وعدم المساس بالخدمات المقدمة لهم بسبب الازمة المالية.

ودعا منصور الامين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الى الضغط لاعتماد جزء رئيس من موازنة (أونروا) على موازنة الأمم المتحدة أسوة بباقي المؤسسات الدولية واعتماد سياسة التمويل المستدام «بدلا من العجوزات المستدامة».

وأكد ضرورة العمل على توسيع دائرة الدول المشاركة بالتعهدات المقدمة ل(أونروا) مع مراعاة الزيادة الطبيعية للسكان واتساع دائرة الاحتياجات لمجتمع اللاجئين وتوفير شبكة أمان مالي وسياسي لتقوم بدورها الإنساني والإغاثي بعيدا عن «الضغوط والابتزاز السياسي».

ووفقا للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني فهناك أكثر من 6ر4 ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين في سجلات (أونروا) يعانون اللجوء نتيجة تهجيرهم من أراضيهم قسرا منذ النكبة عام 1948 واحتلال الأراضي الفلسطينية.

اعتقال 5 مطلوبين والعثور على مخزن مواد متفجرة بالعراق

أعلن جهاز مكافحة الإرهاب بالعراق، أمس الثلاثاء، اعتقال 5 مطلوبين والعثور على مخزن عتاد ومواد متفجرة في مناطق متفرقة من البلاد.

وذكر الجهاز أنه استنادا لتوجيهات القائد العام للقوات المسلحة محمد شياع السوداني وإشراف رئيس جهاز مكافحة الإرهاب الفريق أول الركن عبد الوهاب الساعدي نفذ سلسلة عمليات في مناطق متفرقة من البلاد، أسفرت عن إلقاء القبض على 3 مطلوبين في مناطق متفرقة من محافظة السليمانية. وتابع أن القوات العراقية ألقت القبض على أحد المطلوبين في محافظة نينوى فيما تم إلقاء القبض على أحد المطلوبين أيضا في بغداد.

وتطرق إلى أنه تم العثور على كدسي عتاد ومواد متفجرة وذلك خلال واجبي استطلاع وتفتيش في محافظتي الأنبار وديالى. وتشن القوات العراقية بين الحين والآخر عمليات أمنية لملاحقة بقايا عناصر تنظيم "داعش" الإرهابي في ربوع البلاد.

دمشق: انسحاب تركيا من سوريا المدخل الوحيد لعودة العلاقات

أكدت الخارجية السورية، أمس الثلاثاء، أن انسحاب تركيا من شمال سوريا هو الطريق الوحيدة لعودة العلاقات الطبيعية بين البلدين، مشيرة إلى أن ضمان أمن الحدود مسؤولية مشتركة للبلدين.

وقال معاون وزير الخارجية والمغتربين السوري أيمن سوسان، خلال الاجتماع الدولي العشرين بصيغة أستانا إن "الانسحاب التركي من الأراضي السورية يشكل المدخل الوحيد لأي علاقات عادية بين البلدين، أو لأي تعاون في أي مجال".

وأضاف "مكافحة الإرهاب لا تتم بانتقائية، وأن ضمان أمن الحدود مسؤولية مشتركة للدول المتجاورة"، وفق ما ذكرت وكالة الأنباء السورية (سانا).

وأعلنت وزارة الدفاع التركية، قبل أيام، أن الجيش التركي "حيّد" 53 مسلحاً كردياً في شمال سوريا، مستعيناً بالمدفعية وطائرات مسيرة، في هجمات انتقامية عقب هجوم على موقع للشرطة في الجانب التركي من الحدود في مطلع الأسبوع.

وعادة ما تستخدم الوزارة لفظة "تحييد" لوصف وقوع قتلى ومصابين.

وتشن تركيا غارات في سوريا ضمن ما تقول إنه استهداف للفصائل المسلحة لوحدات حماية الشعب الكردية التي تعتبرها تركيا جناحاً لحزب العمال الكردستاني المحظور.

وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في مايو الماضي، إن انسحاب الجيش التركي من شمال سوريا سيشكل "ضعفاً أمنياً" لبلاده.

وعلق أردوغان في مقابلة على طلب الرئيس السوري بشار الأسد انسحاب الجنود الأتراك من سوريا، وقال: "لا نفكر بذلك، لأن التهديد الإرهابي متواصل"، وفق تعبيره.

وفي نهاية أبريل ناقشت محادثات سورية تركيا بين وزراء الدفاع، انسحاب القوات التركية من شمال سوريا، وقالت وزارة الدفاع التركية إن الطرفين ناقشا خطوات ملموسة لتطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق.